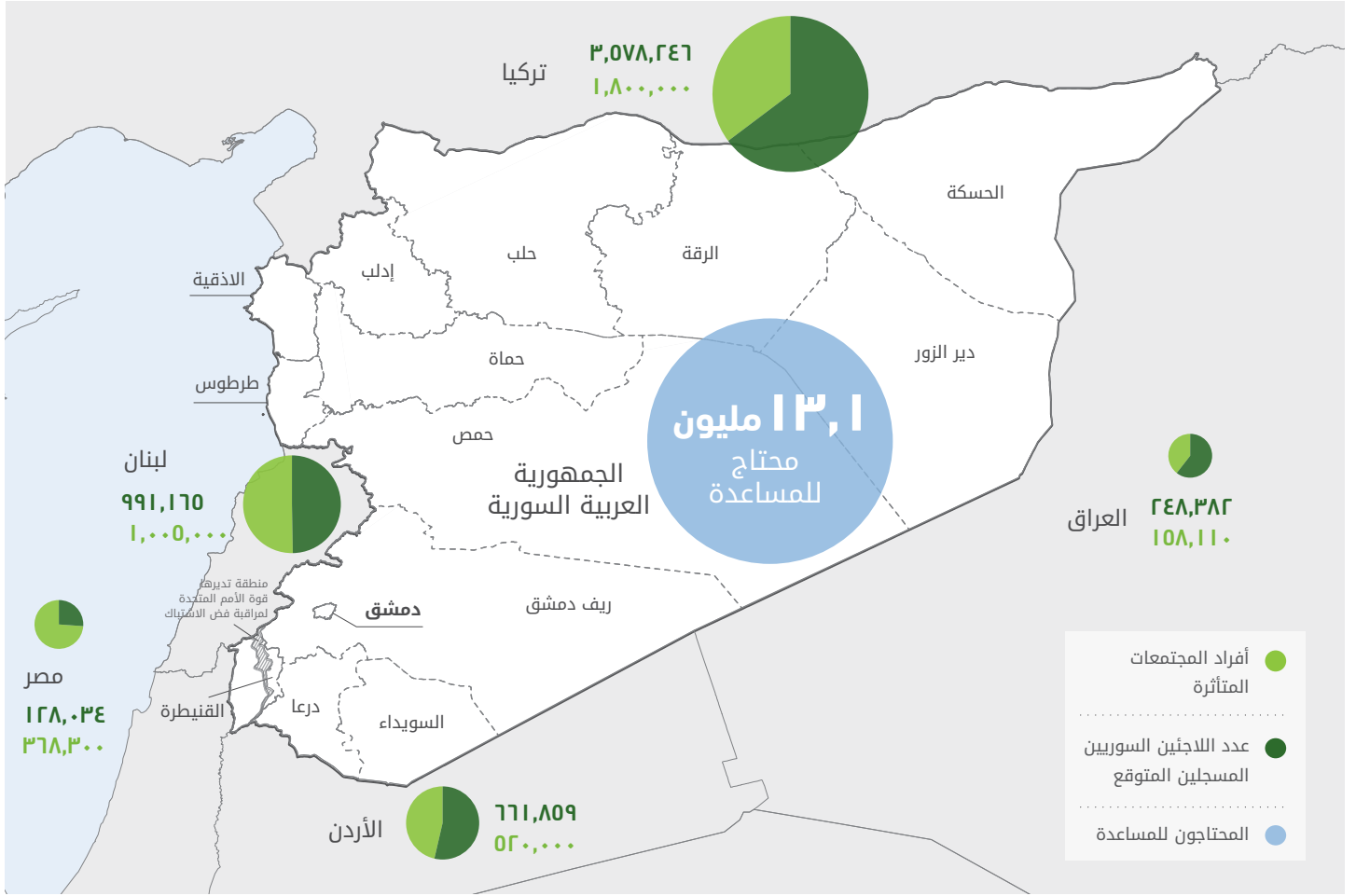


الأزمة السورية

لمحة عامة عن الاحتياجات ومتطلبات التمويل في عام ٢٠١٨

٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨



إقليمي

داخل سورية

٣,٩ مليون

فرد في المجتمعات المتأثرة

٥,٦ مليون

لاجئ (نيسان/أبريل ٢٠١٨)

٦,٦ مليون

نازح داخلياً

١٣,١ مليون

محتاج للمساعدة



أكثر من ٩ مليون

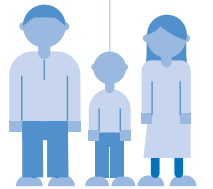
مستفيد بشكل مباشر
(من بينهم ٥,٦ مليون لاجئ سوري مسجل متوقع
و٣,٩ مليون فرد في المجتمعات المتأثرة)



٢٢,٣
مليون

١٣,١ مليون

محتاج للمساعدة
داخل سورية



٥,٦ مليار

متطلبات تمويل الخطة الإقليمية للاجئين
وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات

لتلبية الاحتياجات الفورية وأيضاً بناء القدرة على الصمود، وتشمل ما يقرب
من ١,٢ مليار دولار في صورة تمويل متعدد السنوات تم الالتزام به بالفعل،
فضلاً عن ٤,٤ مليار هي قيمة النداء الذي وجهته الأمم المتحدة وشركاؤها
من المنظمات غير الحكومية.

(تشمل ٣,٥٦ مليار لمكون اللاجئين و٢,٠٢ مليار لمكون الصمود)



٧,٩١
مليار

٣,٥١ مليار

متطلبات التمويل



الرسائل الرئيسية

لا تزال الأزمة السورية، التي دخلت الآن **عامها الثامن**، غير مسبوقة من حيث **الحجم والشدة والتعقيد**

لا تزال **الأزمة السورية واحدة من أكبر أزمات الحماية في عصرنا**: فمنذ اندلاع النزاع في عام ٢٠١١، لقي مئات الآلاف من الأشخاص مصرعهم، وتم الإبلاغ عن انتهاكات واسعة النطاق وممنهجة لحقوق الإنسان، و**تشكل القدرة على إيصال المساعدات الإنسانية تحدياً كبيراً**.

في الأشهر القليلة الأولى من عام ٢٠١٨، تدهور الوضع الإنساني لمئات الآلاف من المدنيين في سورية. إجمالاً، يوجد حالياً **١٣,١ مليون شخص في حاجة ماسة للمساعدة الإنسانية والحماية** داخل سورية، ومن بين هؤلاء، **يواجه ما يقدر بنحو ٥,٦ مليون شخص احتياجات حادة**.

توفر العمليات الإنسانية في سورية طوق نجاة حيويًا لملايين الأشخاص، حيث تعكف الأمم المتحدة وشركائها على توسيع نطاق برامجها بسرعة لتلبية احتياجات المتضررين من النزاع والنشاط العسكري في الأونة الأخيرة من خلال **الاستفادة من جميع طرق الاستجابة من داخل سورية والعمليات عبر الحدود**.

وفي الوقت نفسه، لا يزال الصراع السوري يؤجج واحدة من أكبر أزمات النزوح في العالم، حيث يوجد **أكثر من ٦,٦ مليون نازح داخل البلاد وأكثر من ٥,٦ مليون لاجئ سوري** مسجل في جميع أنحاء المنطقة حتى نيسان/أبريل ٢٠١٨.

تزداد الأسر اللاجئة عرضة للخطر كل عام من جراء التهجير، حيث يعيش **أكثر من ٨٠٪ من الناس تحت خط الفقر في بعض البلدان المضيفة**، بينما لا يزال **٣٥٪ من الأطفال اللاجئين غير ملتحقين بالمدارس** في جميع أنحاء المنطقة على الرغم من أننا نبذل قصارى جهدنا.

كانت الحكومات المضيفة والمجتمعات المحلية كريمة للغاية في استضافة اللاجئين منذ بداية الأزمة، محافظة على الصالح العام العالمي على الرغم من **التكاليف الاقتصادية والاجتماعية الباهظة**.

يوضح الوضع المتدهور في أجزاء كثيرة من سورية أن **الظروف ليست مؤاتية للعودة الطوعية والآمنة والكريمة إلى سورية**، على الرغم من عودة البعض إليها، بالتوازي مع النزوح المستمر على نطاق واسع.

طالما ظل الوضع غير مؤاتٍ للعودة، فمن الضروري أن **نواصل دعمنا للاجئين والمجتمعات المضيفة المتأثرة والمستضعفة في البلدان المضيفة**، وكذلك زيادة قدرة السلطات الوطنية والمحلية على الاستجابة.

مع الاعتراف بالحاجة المستمرة إلى العمل الإنساني، لا يزال بناء القدرة على الصمود حيويًا في الاستجابة لهذه الأزمة المطولة، بما في ذلك **من خلال سبل العيش وإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية** الضرورية لبناء الاكتفاء الذاتي الفردي والمجمعي، وإزالة التوتر الاجتماعي في البلدان المضيفة.

بشكل جماعي، تهدف الأمم المتحدة والشركاء في عام ٢٠١٨ إلى **الوصول إلى حوالي ١٠,٥ مليون شخص لتقديم مساعدة مباشرة و١,٢ مليون شخص لتقديم خدمات داخل سورية، وأكثر من تسعة ملايين شخص، من بينهم اللاجئين والمجتمعات المضيفة المستضعفة**، في جميع أنحاء المنطقة.

مطلوب حوالي **٣,٥١ مليار دولار للاستجابة داخل سورية** في حين **تتطلب الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات ٥,٦ مليار دولار** لتلبية الاحتياجات الفورية وأيضاً بناء القدرة على الصمود، وتتكون من حوالي ١,٢ مليار دولار في صورة تمويل متعدد السنوات تم الالتزام به بالفعل، بالإضافة إلى النداء الذي وجهته الأمم المتحدة والشركاء من المنظمات غير الحكومية لتوفير ٤,٤ مليار دولار.

بينما نتوجه بالشكر إلى الجهات المانحة على سخاها طوال السنوات القليلة الماضية، فإن جهود استجابة الأمم المتحدة والشركاء تعاني من نقص حاد في التمويل داخل سورية وفي جميع أنحاء المنطقة، حيث تبلغ **نسبة تمويل الاستجابة داخل سورية ٢٢,٨٪ ونسبة تمويل الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات ٢٧٪**.

في هذا المنعطف الحرج من الأزمة، **توجد حاجة ملحة إلى تمويل مرّن وغير مخصص في الوقت المناسب** تمسّياً مع التزامات الصفة الكبرى.

من دون ضخ أموال كبيرة، سيتعين **إلغاء أو تخفيض برامج حيوية داخل سورية وفي جميع أنحاء المنطقة**، مما سيعرض حياة الناس للخطر ويصعب على الأسر تلبية احتياجاتها.

ما يحتاجه الشعب السوري، أينما كانوا، هو **الحل السياسي الذي يضع حداً للنزاع ويخفف من معاناة المدنيين** ويمكّن من تحقيق التعافي الذي يتوق إليه جميع السوريين.